

المؤتمر السنوي الحادي عشر للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية

التوصيات

2018/11/9 – 8

عقد في 8 و9 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018 في بيروت المؤتمر السنوي الحادي عشر للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد)، حول "تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية"، بمشاركة 420 مندوباً و50 متحدثاً من 36 بلداً، من الهيئات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع الأهلي والأكاديميين والطلاب.

اتفق المجتمعون مع ما توصل إليه تقرير "أفد" الحادي عشر عن تمويل التنمية المستدامة، من أن الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ17 بحلول سنة 2030 ومتوجبات اتفاقية باريس المناخية يتطلب استثمارات ضخمة، تحتاج بدورها إلى آليات تمويل مبتكرة. ونظراً إلى أن الحكومات وحدها لا تستطيع تلبية كل الاحتياجات، فإن منظمات العون وصناديق التنمية والشركات والقطاع المصرفي مدعوة بشكل متزايد إلى المساهمة. كما أكدوا على ضرورة وضع القوانين والتشريعات الضرورية لاجتذاب المساعدات والاستثمارات، ووقف الهدر والفساد. ودعوا إلى تعديل أنظمة دعم الأسعار لإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، خاصة الطاقة والمياه، وتطوير أنظمة الضرائب لتعزيز مصادر الدخل مع تأمين توزيع عادل للثروة.

وفي ختام مناقشاته، ونتيجة للمداولات بين المشاركين، أوصى المؤتمر بما يلي:

1. وضع استراتيجيات وخطط متكاملة متوسطة وبعيدة المدى، تكون واقعية وقابلة للتنفيذ، مع تحديد أولويات واضحة ومتسلسلة لأهداف التنمية المستدامة المتوافقة مع الحاجات المحلية، وفقاً لجدول زمني محدد، مدعوم بدراسات جدوى. ويجب أن يقترن ذلك باعتماد الإطار التشريعي والتنظيمي الملائم بما يضمن ثقة الجهات المانحة.
2. تقوية القدرات الإحصائية ونظم جمع المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في البلدان العربية، كأساس لوضع البرامج ورصد المتغيرات والتقدم المحرز.
3. تنوع الاقتصاد، خاصة في الدول النفطية، نحو قطاعات منتجة غير بترولية. وتعديل الأنظمة الضريبية بحيث تشجع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين مع زيادة القاعدة الضريبية وتفعيل نظام الضريبة التصاعدية بما ينتج عنه زيادة نسبة الدخل من الضرائب مقارنة بالنواتج المحلي الإجمالي، مع تأمين العدالة وفق شرائح الدخل والثروة.
4. إجراء إصلاحات مالية لتشجيع الاستثمارات في رأس المال البشري ورأس المال الطبيعي (تعليم، تدريب، بحث علمي، تطوير التكنولوجيا) وفي الأنشطة الإنتاجية التي تحتاج إلى عمالة كثيفة مدربة، والمجالات الداعمة للبعد الاجتماعي بصفة عامة، وفتح مجالات الحصول على التمويل الإنمائي لرواد الأعمال الشباب والنساء.
5. تطوير إدارة ضريبية مبسطة وشفافة لتجنب التهرب الضريبي والرشوة التي يتسبب فيها عدم الوضوح، ووضع حد للتدفق غير الشرعي للأموال، عن طريق تحسين الإدارة الضريبية والتعاون في المراقبة العابرة للحدود، والقضاء على الفساد والهدر في استخدام الموارد.

6. تعزيز التعاون بين دول المنطقة العربية في جميع المجالات، بما فيها الاستثمارات الإقليمية، واستقطاب مزيد من التمويل من المصادر الخارجية والإقليمية والمحلية للمشاريع والبرامج المستدامة. والعمل على استخدام القروض من المؤسسات المانحة كضمانات للحصول على قروض إضافية من القطاع الخاص.
 7. استقطاب التمويل من القطاع الخاص لمشاريع التنمية المستدامة، بما فيه تشجيع استثمار المدخّرات، خصوصاً من طريق أدوات ومنتجات مالية تستطيع اجتذاب التحويلات، وتطوير الأسواق المالية، واستقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة من طريق سياسات وحوافز تمنح الثقة للمستثمرين.
 8. تطوير آليات تشجع التمويل المختلط، مثل الشراكات بين القطاعين الخاص والعام، واستقطاب أموال صناديق الضمان الاجتماعي وصناديق الثروة السيادية وشركات التأمين لتمويل البنى التحتية الخضراء.
 9. دعوة الهيئات التنظيمية والرقابية إلى العمل مع المصارف لاعتماد تدابير وسياسات موجّهة نحو إعطاء تسهيلات وحوافز للتمويل الطويل الأجل للمشاريع التي تدعم مسار أهداف التنمية المستدامة.
 10. منح حوافز على شكل تسهيلات ضريبية وشروط تمويل ميسّرة والمشاركة في مخاطر الاستثمار، خاصة في المشروعات ذات العائد الاجتماعي والبيئي، جنباً إلى جنب مع الإلغاء التدريجي لتدابير الدعم المالي للأشطة غير المستدامة. ووضع سياسات نقدية لتشجيع التمويل الأخضر، على شكل حوافز من البنوك الوطنية المركزية، مثل قبول بعض الأصول الخضراء كضمانات للقروض.
 11. تطوير سوق السندات الخضراء، واستغلال إمكانات التمويل الإسلامي من خلال الصكوك (السندات المتوافقة مع الشريعة) لتمويل البنية التحتية ومشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة ومشاريع تدوير المياه وتحلية مياه البحر، ومن خلال القروض الصغيرة التي تدعم القدرات الإنتاجية للفقراء.
 12. تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة، من القطاعين العام والخاص، وتغيير وجهتها وفق جدول أولويات، لدعم المشاريع والبرامج الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
 13. عكس الاتجاه الراهن لتدهور الموارد الطبيعية، واعتماد سياسات توقف الهدر وتخفف من البصمة البيئية، بما يضمن الاستمرار في تأمين خدمات الموارد الطبيعية المطلوبة للأجيال المقبلة والاستثمار فيها بما يكفي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة المستقبلية.
 14. دعوة الدول المتقدمة للوفاء بالتزاماتها الخاصة بزيادة مساعدات التنمية الرسمية وفق النسبة المتفق عليها دولياً، وبما لا يقل عن 0,7 في المئة من دخلها القومي، وألا تعتبر المساعدات الإنسانية جزءاً من المساعدات الإنمائية.
 15. دعوة الهيئات الوطنية لتسريع الحصول على الاعتماد الرسمي من صندوق المناخ الأخضر، ودعوة الهيئات الدولية لتقوية قدرات المؤسسات الوطنية ودعم جهودها للاستفادة القصوى من هذا الصندوق.
 16. دعوة الدول العربية غير الموقعة على اتفاقية مكافحة الفساد أن تبادر سريعاً بالتوقيع والتصديق على تلك الاتفاقية.
- وأكد المشاركون أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يتوقف فقط على التمويل والسياسات المناسبة، بل يحتاج إلى تعزيز الأمن والسلام والاستقرار السياسي في المنطقة، مع وضع خطط سريعة لتمويل برامج إعادة الاعمار في البلدان التي تعاني حروباً ونزاعات، تكون متوافقة مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما دعا المشاركون إلى الاستثمار في تنمية يكون محورها الإنسان واحترام كرامته وتعزيز حقوقه الإنسانية، بما في ذلك الحق في التنمية، ومبادئ المشاركة الشعبية الحقيقية والمساءلة والشفافية وعدم التمييز.